

## موسكو تغازل الرياض لإنقاذ أسعار النفط

تحركات أميركية تعيد النفط فوق 30 دولارا للبرميل



### شل الحركة يقتل الطلب على النفط

انتشار الوباء البالغة نحو 100 مليون برميل يوميا.

وأشار إلى استحوالة التنزُّب بالمدة التي سيظل فيها الطلب يتعرض لضغوط، لأن ذلك يعتمد على انتشار الفيروس وفترة استمرار عمليات العزل.

وقال إن "تضرر الطلب هذا العام يتوقف على عدد الدول التي ستتقدي بنموذج العزل الإيطالي، الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك في إيطاليا بشكل كبير. إذا امتدت ذلك إلى بقية أوروبا وإلى الولايات المتحدة، تستطيع أن تتوقع مسارا نزوليا كما يحلو لك".

وذكر سيريو أن أرقام حركة السير في المدن الإيطالية منخفضة حاليا 60 في المئة، مما يهدد بتراجع الطلب على النفط بنسب تتراوح بين 40 إلى 50 في المئة. وتقترب إسبانيا وفرنسا من فرض تدابير مماثلة وتتجه ألمانيا أيضا لتقليص حركة السير في المدن بنسبة 40 في المئة.

وقال سيريو إنه إذا اتبعت المملكة المتحدة هذا المسار، فإن نحو 40 في المئة من الطلب الأوروبي قد يصبح مهددا بما يمثل سبعة ملايين برميل يوميا أو سبعة في المئة من الطلب العالمي.

وفي الولايات المتحدة، كان الطلب حتى الأسبوع الماضي قويا وهو ما يقول سيريو إنه ربما يرتبط بملء الناس للصهاريج.

وأشار إلى أن الطلب الصيني يظهر مؤشرات على التعافي في بيانات حركة السير والأنشطة الصناعية، في ظل استفادة آسيا بوجه عام من انخفاض أسعار النفط.

وقال سيريو إنه إذا وصلت أوبك ضخ الإمدادات بمعدلات مرتفعة، فإن العالم سرعان ما سيشهد نفاذ قدرات التخزين التجارية المتاحة في مراكز استهلاك كبرى، مما سيفرض المزيد من الضغط على أسعار النفط.

للنفط في العالم، متخطية السعودية وروسيا.

في هذه الأثناء رجح بنك غولدمان ساكس أن يؤدي كبح منتجين أساسيين في أوبك للإمدادات إلى ارتفاع أسعار النفط في الربع الثاني من العام مع احتمال تعزيز إجراءات أميركية لدعم سوق الأسعار في الأجل القريب.

وكشفت وول ستريت جورنال أن الجهات التنظيمية في تكساس ربما تكبح إنتاج النفط لتقليص الإمدادات العالمية والمحلية الأميركية، بانتظار إشارات عن تحركات كبار المنتجين مثل السعودية وروسيا.



ديمتري بيسكوف  
علاقات روسيا  
والسعودية جيدة ولا  
رغبة بتدخل أحد

وتواصلت أجواء التشاؤم، أمس، بعد ترجيح شركة فيتول، أكبر شركة لتجارة النفط في العالم، أمس انخفاض الطلب العالمي على النفط بأكثر من عشرة في المئة بسبب عمليات العزل المنتشرة في أنحاء العالم لمكافحة تفشي فيروس كورونا.

وقال جيوفاني سيريو رئيس الأبحاث لدى فيتول إن الانخفاض قد يكون أكبر بكثير إذا أدى الفيروس إلى عمليات عزل واسعة النطاق في الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم للنفط. وأضاف أن "حدوث عزل على غرار إيطاليا في الولايات المتحدة وأرد فقط إذا خرج انتشار الفيروس عن السيطرة" وأن انخفاض الطلب الأميركي بنسبة عشرة بالمئة سيؤدي إلى تراجع الاستهلاك بواقع مليوني برميل يوميا. وتوقع أن "يهبط الطلب العالمي بسهولة بمقدار عشرة ملايين برميل يوميا أو أكثر" من مستوياته قبل أزمة

أكدت روسيا أن علاقاتها مع السعودية جيدة في محاولة لقطع الطريق على تنسيق سعودي أميركي في أسواق النفط وفتح باب العودة إلى اتفاق خفض الإنتاج الذي أغلقته الرياض في وقت استعادت فيه أسعار النفط بعض خسائرها بدعم من برامج التحفيز المالي العالمية.

لندن - لوحت الحكومة الروسية، أمس، إلى محاولة التقرب من السعودية لتنسيق سياسات إنتاج النفط مجددا بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عزمه التدخل في حرب أسعار النفط بين روسيا والسعودية.

وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين، أمس، إن العلاقات بين روسيا والسعودية جيدة في ما يتعلق بأسواق النفط وإن موسكو لا ترغب في تدخل أي أحد في إشارة إلى ترامب.

وأضاف أن أسعار النفط المنخفضة غير مرضية، لكن روسيا لا تعتقد أن الوضع الحالي كارثي. وأضاف أن موسكو تملك احتياطات كافية لمواجهة الأثر الاقتصادي الناجم عن ضعف أسعار السلع الأولية.

ورغم مكابرة موسكو إلا أن محللين يقولون إنها تبدو راغبة في إعادة فتح الأبواب التي أوصدها الرياض، بعد انهيار محادثات تحالف أوبك+ لتمديد خفض الإنتاج في بداية الشهر الحالي.

واتخذت السعودية منذ ذلك الحين إجراءات واسعة لإغراق أسواق النفط واستخدمت كامل طاقتها الإنتاجية، لترفع الإمدادات إلى 12.3 في المئة اعتبارا من الشهر المقبل، وقررت زيادتها إلى 13 مليون برميل، بعد أن كانت تنتج أقل من 10 ملايين برميل يوميا.

وقال ترامب، الخميس، إنه سيدخل في حرب الأسعار بين السعودية وروسيا في الوقت المناسب، لكنه أضاف أن أسعار البنزين المنخفضة جيدة للمستهلكين الأميركيين حتى لو كانت تضر بالقطاع. وأدت تلك الإشارات من واشنطن وموسكو وإجراءات التحفيز المالي العالمية

## السياحة المغربية تسقط

في قبضة ركود كورونا

تصاعدت تحذيرات الأوساط السياحية المغربية من سقوط القطاع في ركود إجباري بسبب تداعيات وباء كورونا، بعد أن قررت السلطات وقف كافة الرحلات الدولية إلى البلاد التي تعتمد بشدة على هذه الصناعة التي تعد ركنا أساسيا في الاقتصاد المحلي.



محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

وأمام هذه المستجدات، دعت وزيرة السياحة والنقل الجوي ناديا فتاح العلوي إلى البحث سريعا عن بدائل والتكيف مع الوضعية المستجدة مع فتح أسواق جديدة لتعويض الخسارة التي قد تنجم عن التداعيات المفاجئة "لهذه النكبة العالمية".

ومن الإجراءات الملائمة لدعم القطاع، دعا القيابح إلى تأجيل أجال الدفع بالنسبة لمستحقات البنوك من القروض لمدة عام كامل دون أي رسوم أو غرامات، والحفاظ على خطوط الائتمان، وفتح خطوط القروض على مدى 12 شهرا، مع تخفيض سعر الفائدة إلى 2 في المئة خلال هذه الفترة.

وبينما يتسارع تفشي فيروس كورونا قررت السلطات تعليق جميع الرحلات الجوية الدولية من وإلى المغرب، ومنع تنظيم جميع التظاهرات الثقافية والرياضية، التي يشارك فيها أشخاص قادمون من الخارج، أو تلك التي يشارك فيها ألف شخص فما فوق من المقيمين في حالة إقامتها في أماكن مغلقة.

ويستلظ محللون الضوء على القرارات التي اتخذتها إدارة شركة الخطوط الملكية المغربية خلال اجتماع طارئ لتعليق الرحلات بين الدار البيضاء ويكين والرحلات نحو إيطاليا، ومناقشة إلغاء العمرة من قبل السلطات السعودية، ما من شأنه التأثير على محطات شركة النقل الجوي الملوكوة للذوية.

وأعلنت الحكومة إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لمواجهة انعكاسات كورونا على الاقتصاد، وتحديد الإجراءات الواجبة ورصد آني للوضعية الحالية، وتحديد خطط في ما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصددمات الناجمة عن هذا الوباء، من بينها السياحة.

وأكد الخبير المغربي لدى البنك الدولي لحسن حداد أن إلغاء الحجوزات في الفنادق ووقف رحلات الطيران وإلغاء العديد من المؤتمرات سيؤثر كثيرا على القطاع السياحي.

ولفت حداد، الوزير السابق للسياحة، إلى أنه إلى حين عودة الأمور إلى نصابها، يجب التركيز على دعم القطاع والتفكير في إحداث صندوق خاص بدعم الشركات المتضررة من إلغاء الحجوزات ومن الركود الاقتصادي المتوقع.

ووجه البرلمان إدريس الإدريسي ملتصا لرئيس الحكومة سعد الدين العثماني لاتخاذ إجراءات مستعجلة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز آثار تراجع النشاط السياحي بفعل فيروس كورونا.

وهناك مطالب تتعلق بتعزيز الضمانات الائتمانية باستخدام مختلف الأدوات المتاحة ومنها صندوق الضمان وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترى كونفدرالية السياحة أنه من الضروري إنشاء صندوق دعم للشركات السياحية للتعامل مع عواقب الأزمات، وإقامة نظام جزئي للتعويض عن البطالة والتزام الدولة بسداد ديون المشغلين.

ومن المقرر أن تعقد لجننا الاقتصاد والمالية بالبرلمان المغربي اجتماعا مشتركا الثلاثاء المقبل لدراسة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد، والإجراءات العملية المزمع اتخاذها.

الرباط - أكد العاملون في السياحة المغربية أن القطاع سيكون من أكبر ضحايا أزمة تفشي فيروس كورونا عالميا، بعد التوقيف التام لجميع الرحلات الدولية.

وقالت الكونفدرالية الوطنية للسياحة في بيان إن الفنادق أصبحت فارغة، ويات الآلاف من العمال والموظفين يواجهون خطر التسريح، وهو نفس الوضع بالنسبة لوكالات الأسفار وشركات النقل.

وتوقع رئيس الكونفدرالية عبداللطيف القباچ أن تتكبد تلك القطاعات خسائر تقدر بنحو 34 مليار درهم (3.5 مليار دولار) بحلول نهاية العام نتيجة تراجع الإيرادات إذا ساءت الأمور أكثر.

ورجح أن يتكبد قطاع الفنادق لوحده خسائر تصل إلى حوالي 15 مليار درهم (1.55 مليار دولار).

وطالب القباچ وزارة الاقتصاد والمالية بتخفيف تداعيات الأزمة من خلال إلغاء مساهمات الضمان الاجتماعي، مع الحفاظ على حقوق الموظفين وتقديم إعفاءات ضريبية طوال فترة الأزمة للحد من الأعباء المالية للشركات والسماح بالحفاظ على الحد الأقصى من مدفوعات الأجور.



نادية فتاح العلوي  
علينا البحث سريعا  
عن بدائل والتكيف مع  
الوضع المستجد

وحسب توقعات خبراء بنك سي.اف. جي، فإن القطاع قد يشهد تراجعا هذا العام بنسبة 39 في المئة من عدد السياح قياسا بالعام الماضي، وذلك نظرا للاعتماد الكبير للقطاع على الوافدين من منطقة الاتحاد الأوروبي.

وتمثل نسبة الانخفاض ما يعادل غياب أكثر من 5 ملايين سائح في العام الحالي، الأمر الذي ينعكس في تأثيرات سيئة على العائدات من العملات الصعبة.

ويحتل قطاع السياحة المرتبة الأولى من حيث عوائد السلع والخدمات بنسبة تبلغ 22 في المئة، بينما يساهم بنحو 7 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي. وترجح التقديرات غياب السياح الإيطاليين وتراجع عدد السياح الفرنسيين بنسبة 50 في المئة وانخفاض أعداد السياح الوافدين من بلدان أخرى بنسبة 20 في المئة.

وبحسب البيانات الرسمية، فقد بلغ عدد السياح الأجانب الذين زاروا المغرب في العام الماضي، نحو 12.9 مليون سائح، بارتفاع 5.2 في المئة بمقارنة سنوية.

وحقق قطاع السياحة عائدات بقيمة 8.25 مليار دولار، بارتفاع 7.7 في المئة قياسا بالعام السابق، إذ يساهم القطاع بتوفير 750 ألف فرصة عمل.

ويتوقع مراقبون مغاربة، تضرر القطاع، الذي يعد ثاني مصدر للعملة الأجنبية، خصوصا أن أغلبية السياح، الذين يزورون البلاد يأتون من أوروبا، التي سجلت معدلات مرتفعة من حالات الإصابة بالفيروس.



لا أثر للسياح

## إجراءات سعودية عاجلة لتحفيز الاقتصاد

لخفض ميزانياتها بما لا يقل عن 20 في المئة في خطوات تكشف لمواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط.



محمد الجدعان  
إجراءات تتضمن  
إغلاقات وتأجيلات لبعض  
الرسوم والضرائب

وتستعد السعودية لمرحلة صعبة على الصعيد الاقتصادي، بعدما علقت أداء العمرة وأغلقت المراكز التجارية وأوقفت رحلات جوية في محاولة لمنع تفشي الفيروس في مناطقها، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط.

أسعار الخام وتفشي فيروس كورونا، اللذين يهددان النمو الاقتصادي. وقال الجدعان في البيان إن الحكومة قادرة على استخدام مصادر مختلفة للتحويل، مثل الدين العام والاحتياطات الحكومية من أجل "التعامل مع التحديات المستجدة".

وأضاف أن ذلك سوف "يسمح بالتدخل الإيجابي في الاقتصاد من خلال القنوات والأوقات المناسبة، مع الحد من التأثير على مستهدفات الحكومة في الحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل".

وكانت مصادر مطلعة قد كشفت، الأسبوع الماضي، أن السعودية طلبت من الإدارات الحكومية تقديم مقترحات

الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع العواقب الاقتصادية للفيروس. وقال الجدعان في بيان إن الدعم الجديد سوف يسمح لأصحاب الشركات بتأجيل مدفوعات ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية والدخل لمدة ثلاثة أشهر.

كما تتضمن إلغاء رسوم العمالة الوافدة التي تتقاضاها الحكومة عن توظيف الأجانب واستخراج تأشيرات الإقامة لنزويهم لفترة ثلاثة أشهر أيضا. وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت، هذا الأسبوع، عن تقليص الميزانية بنحو خمسة في المئة بما يصل إلى 50 مليار ريال. وقالت إنه سيعاد النظر في النفقات في ظل تدني

الرياض - كشفت الحكومة السعودية، أمس، عن إجراءات تحفيز عاجلة جديدة، ترفع إجمالي الدعم الاقتصادي لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا، إلى أكثر من 32 مليار دولار.

وبعوض الحزمة التي أعلنها وزير المالية محمد الجدعان، تقرر رصد 70 مليار ريال (18.67 مليار دولار) لمساعدة الشركات من خلال إجراءات تتضمن إعفاءات وتأجيلات على بعض الرسوم الحكومية والضرائب.

كان البنك المركزي السعودي قد أعلن، الأسبوع الماضي، عن حزمة تسهيلات بقيمة 50 مليار ريال (13.33 مليار دولار) لمساعدة البنوك والشركات